

الأشباه والنظائر

- الصور التي و قع فيها أعمال الضدين .
- الصور التي و قع فيها أعمال الضدين .
- منها : المستحاضة و المتحيرة تجعل في العبادات كالطاهرة و في الوطاء . كالحائض .
- و منها : العبد المفقود يجب إخراج زكاته و لا يجزئه عتقه في الكفارة .
- و منها : لو وجد لحم ملقى في بلدة فيه مجوسي أولا و لكنه مكشوف فله .
- حكم الميتة في تحريم الأكل لا في التنجيس لما لاقاه ذكره في شرح المهدب .
- و نظيره : ما ذكره ابن الوكيل : أنه لو رمى صيدا فغاب ثم و جده ميتا في ماء . دون القلتين حكم بحرمة الصيد و طهارة الماء إعطاء لكل أصل حقه .
- قال ابن الوكيل : هكذا ذكره شارح المقنع من الحنابلة و هو يوافق قواعدا .
- و منها : لو وجد الإمام من قبله من الأئمة يأخذون الخراج من بلد و أهله . يتبايعون أملاكه فمقتضى أخذ الخراج : أن يكون وقفا و لا يصح بيعه و مقتضى . بيعه : أن لا يؤخذ منه خراج و قد نص الشافعي على أن الإمام يأخذ الخراج ويمكنهم . من بيعهم إعطاء لكل يد حقا .
- و منها : إذا جاءتنا من المهادين صبية تصف الإسلام : فإننا لا نردها إلى الكفار . وإن قلنا : لا يصح إسلام الصبي لأن الأصل بقاؤها على ما تلفتت به إذا بلغت و لا . يعطيهم الآن مهرها إن قلنا به لأن الأصل عدم و جوبه إلا أن يحكم الاسلام فتقبل . منها .
- و منها : لو عاشر الرجعية معاشرة الأزواج لم تنقض العدة و يلحقها الطلاق . وليس له الرجعة أخذا بالاحتياط في الجانبين .
- و منها : الحجر لا يصح استقباله و لا الطواف فيه احتياطا فيهما .
- و منها : تقبل شهادة رجل و امرأتين في السرقة فيما يتعلق بالضمان دون . القطع .
- و منها : الدم الذي تراه الحامل له حكم الحيض في الوطاء و الصلاة و نحوهما . لا في انقضاء العدة .
- ومنها : اللقيطة التي أقرت بالرق بعد النكاح لها حكم الأحرار في عدة .
- الطلاق و حكم الإماء في عدة الوفاة

